الساحل الأفريقي بوصفه مركبا أمنيا: إعادة ضبط حدود الإقليم

الدكتور عشور قشي
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3

الملخص

إن منطقة الساحل الإفريقي من أكبر المناطق في العالم التي تشهد حالة استقطاب دولي كبير، نظراً لما باتت تشكله هذه المنطقة من تحديات وتهديدات أمنية عابرة للحدود، فقد أضحت المنطقة مصدراً أساسياً لكثير من المشاكل التي ترتبط بعدة متغيرات، كما تواجه منطقة الساحل في دوائرها الجيوسياسية المختلفة تحديات أمنية متشابكة وصعبة، كونها تشكل عمقاً استراتيجياً ومجالاً حيوياً للأمن القومي العربي. انطلاقاً من ذلك قمنا في هذه الدراسة بتحديد المجال الجغرافي للإقليم الساحلي الإفريقي، حسب نظرية مركب الأمن الإقليمي، حيث قسمنا هذه الدراسة إلى أربعة أقسام أساسية.

الكلمات المفتاحية: الساحل الإفريقي، الأمن الإقليمي، المجال الجغرافي، حدود الإقليم.

مقدمة

تعد عملية تحديد الدول التي تنتمي إلى فضاء الساحل الأفريقي مبحثا في غاية التعقيد. فما من مؤَلَّفٍ، أو دراسة، إلا وتشير إلى تلك الصعوبة التي أرقت كل من الدارسين والممارسين. على سبيل المثال، غالبا ما تدور نقاشات حادة بين طلبة العلاقات الدولية، وبين هؤلاء وأساتذتهم، في الجامعات الجزائرية، حول ما ينبسط عليه الساحل جغرافيا. وهل تعد الجزائر، على سبيل المثال، جزءا، على الأقل من الناحية الجغرافية، ضمن حدود هذا الإقليم؟ وما هو عليه الأمر من الناحية الأمنية؟ ماذا عن ليبيا، ونيجيريا، والمغرب؟ كلها تساؤلات لم تجد الرد الكافي، ولا الجواب الشافي، نظرا لتعدد المنظورات التي ينظر من خلالها الباحثون.

ونحن هنا، بتحديدنا للمجال الجغرافي للإقليم الساحلي، سوف نعمل على تغييب الذاتية، واستحضار النظرية، لتحديد الحدود المكانية، وهذا متغير من متغيرات البنية الأساسية لنظرية المركبات الأمنية. فتحديد الإقليم، ورسم الحدود، حسب نظرية مركب الأمن الإقليمي، لا يخضع لأهواء الباحثين، ونزوات الدارسين، وإنما يخضع للديناميات الأمنية، والخطابات السياسية، المحلية منها والعالمية. لذلك، تسعى هذه الدراسة للاقتراب من الساحل بوصفه إقليما أمنيا، وليس طبيعيا، تماشيا مع المقتربات الجديدة في الدراسات الإقليمية التي ترى أن الأقاليم ليست مجرد ثوابت طبيعية، وإنما بناءات اجتماعية.

بناء عليه، قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى أربعة أقسام أساسية، يستعرض القسم الأول موجزا مفاهيميا حول نظرية مركب الأمن الإقليمي، وطريقة تحديدها للأقاليم الأمنية بوصفها «بناءات اجتماعية»، تحددها، إضافة إلى التخوم الجغرافية، الاعتمادية الأمنية وعمليات الأمننة. أما القسم الثاني، فيستعرض النهج التقليدية في تحديد حدود الساحل الأفريقي القائمة على أسس طبيعية مناخية. أما القسم الثالث، فيقدم قراءة مختلفة لإقليم الساحل وفق منظورات الأمننة. أما القسم الرابع والأخير، فحاولنا من خلاله إعادة ضبط إقليم الساحل بما يتماشى ونظرية مركب الأمني الإقليمي، بوصفها الناظم النظري للدراسة.

أولا: نظرية مركب الأمن الإقليمي: مدخل مفاهيمي

أزالت نهاية الحرب الباردة غطاء الأمن العالمي الذي كان إما مسيطرا، وإما، على الأقل، مؤثرا بقوةٍ على أنماط الأمن الإقليميِّ وديناميّاته في العديد من أجزاء العالم. ليأتي المنطق الإقليمي للسيطرة على إنتاج اللاأمن الذي غلب عليه زيادة مستويات التبادل والاعتماد المتبادل الإقليميين. ومن ناحية إدارة اللاأمن، فقد زادت حوافز الدول الإقليمية للتعامل مع مشاكلهم الخاصة، وقلَّت حوافز القوى الخارجية بشأن التدخل أو أنها أصبحت أكثر تعقيدًا.[1]

السياقُ الأمنيُّ المتغيرُ كان له عميقُ الأثرِ في بروز «نظرية مركب الأمن الإقليمي Regional Security Complex Theory، التي هي إحدى النظريات العديدة التي

ارتبطت بـ «النزعة الإقليمية الجديدة New Regionalism»، موجهة نحو المسائل والقضايا الأمنية. تم تطوير النظرية منذ العام 1983، عندما تطرق "بوزان" إلى فكرة «المركبات الأمنية» كمقاربة بديلة للتحليل الأمني في كتابه «الشعب، والدول، والخوف»[2] وكان ذلك إشارة منه إلى بداية التحول في مضمون المفاهيم التقليدية لقضية الأمن في تحليل العلاقات الدولية، لتنتقل من المستوى الوطني، الذي ظل مهيمنا، لعقود طويلة، على قضايا التحليل الأمني، إلى المستوى الإقليمي الذي ظل متواريا، لعقود طويلة، إما في كنف مفهوم الأمن الوطني، أو متضمنا في مفهوم الأمن العالمي، ما أثَّر في القوة النظرية والعملية لذات المفهوم.

يصور بوزان أساس نظريته كونها متجذِّرة في حقيقة أن كل دول النظام متشابكة في شبكة عالمية من الاعتماد الأمني المتبادل[3]، لكن، ولأن التهديدات الأمنية في القطاعين السياسي والعسكري تنتقل بسهولة أكبر على مسافات قصيرة منها على مسافات بعيدة، على الرغم من التقدم الهائل في مجال التقنية، الذي قلص من أهمية المسافة، فإن «اللاأمن Insecurity» يبقى مرتبطا بالجوار الجغرافي[4]، أو كما يطلق عليه "بوزان" مبدأ «التخومية Adjecency [5]»، الذي يعمل على إنتاج الديناميات الأمنية العابرة للحدود الوطنية. كما أن التفاعل الإقليمي غالبا ما يكون محددا بالبنية الفوضوية، وأنماط توزيع القوة بين وحدات الإقليم، ونمط علاقات «الصداقة amity» و"العداوة enmity" التاريخية، وهو ما ينتج لنا في نهاية المطاف «مركَّبُ الأمن الإقليميِّ».

بنية الأمن الدولي لحقبة ما بعد الحرب الباردة تتجسد، حسب "بوزان" و"وايفر"، في صيغة «1 + 4 + أقاليم». الرقم واحد تمثله «القوة العظمى Superpower»؛ الولايات المتحدة، متبوعة بـ «القوى الكبرىGreat powers» الأربع؛ الاتحاد الأوروبي، روسيا، اليابان والصين، والباقي «أقاليم». هذه البنية تنقسم إلى ثلاثة أنواع من الفضاءات الإقليمية. النوع الأول يمثل «الغطاء Overlay» أين يتشكل ويتحدد الإقليم بالقوى الخارجية مثل تنافسات القوتين العظميين طيلة فترة الحرب الباردة، أو التنافسات الاستعمارية قبل ذلك. النوع الثاني، هو «الإقليم غير المهيكل في بنية محددة Unstructured region»، أين تبدو التفاعلات الإقليمية غير كافية لإنتاج إقليم متميز من الاعتمادية. النوع الثالث، الأكثر أهمية، والأكثر شيوعا في عالم اليوم، هو «مركبات الأمن الإقليمي».

أُولَى التَّعَارِيف المقدَّمة لـ «مركباتِ الأمنِ» كانت من قبل بوزان، عام 1983، حين عرَّفها على أنها «مجموعة من الدول التي ترتبط مخاوفها واهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها البعض بشكل وثيق وكاف، بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض».[6] وهو ذات التعريف الذي أعاد طرحه في النسخة الثانية من نفس المؤلَّف.[7] الخاصية الأساسية لهذا المفهوم هي «مستوى عالٍ من التهديد/الخوف المتبادل بين وحدتين أساسيتين أو أكثر».[8]

فكرة «مركبات الأمن»، هذه، تم تطويرها من قبل بوزان وزميله وايفر في كتابهما «أقاليم وقوى: بنية الأمن الدولي»، عام 2003، إلى «نظرية مركب الأمن الإقليمي Regional Security Complex theory». قدم بوزان ووايفر تعريفهما لـ «مركب الأمن الإقليمي» في حلّته الجديدة، فعرّفاه بأنه «مجموعة من الوحدات التي تكون عملياتها الرئيسية للأمننة، أو نزع الأمننة، أو كلاهما، جِد مترابطة، بحيث أن مشاكلها الأمنية لا يمكن تحليلها، أو حلها، بشكل معقول بعيداً عن بعضها البعض».[9]

هذه الصياغة الجديدة «المعقدة»، حسب بوزان وزميله وايفر، لا تغير الفكرة الأساسية أو الخاصية الرئيسية للمفهوم، فالفكرة المركزية تبقى أن الأجزاء الأساسية لعمليتي الأمننة ونزع الأمننة في النظام الدولي ستتجلى في تجمعات إقليمية قوية ومتميزة عن عمليتي الأمننة ونزع الأمننة على المستوى العالمي[10]. المركبات الأمنية، بالتالي، مُعرَّفةٌ بالأقاليم والقوى المركِّزة على الديناميات والتفاعلاتِ الأمنية في كلٍّ من آسيا، والشرق الأوسط، وأفريقيا، وأمريكا، وأوروبا. الاقتراح هنا، أن المستوى الإقليمي للتحليل أصبح مهما للغاية لفهم الدينامية الأمنية العالمية، لكن على الرغم من ذلك لم يتم التنظير له بشكل كاف.[11]

من بين المفاهيم التحليلية العديدة لنظرية مركب الأمن الإقليمي، مفهوم «الاختراق penetration»، الذي يربط الديناميات الأمنية الإقليمية بنظيرتها العالمية.[12] يتضمن المفهوم معنى اختراق الفواعل الخارجية لمركبات الأمن الإقليمية عبر وضع ترتيبات أمنية معينة مع القوى الإقليمية الواقعة ضمن المركب الأمني. «آلية الاختراق Mechanism of Penetration»، كما يطلق عليها بوزان و وايفر، تأتي نتيجة نَهْجِ منطق

ميزان القوة الذي يشجع بدوره منطق المنافسة الأمنية الإقليمية، مثل ما هو عليه الحال بالنسبة للهند وباكستان. المنافسة الأمنية الإقليمية تعد مصدرا محفزا للأطراف المحلية لطلب المساعدة من الأطراف الخارجية، ومن ثم، وَصْلُ الديناميات الأمنية الإقليمية بنظيرتها العالمية. يمثّل بوزان و وايفر على ذلك بالعلاقة الهندية-الباكستانية، خلال الحرب الباردة، ضمن المركب الأمني لجنوب آسيا، أين ارتبطت باكستان بالولايات المتحدة والصين، وارتبطت الهند بالاتحاد السوفياتي.[13]

يعدّ مبدأ «الاختراق»، في مضمونه، انتقادا للواقعيين الجدد الذين يبالغون في تعظيم دور القوى العظمى، والقوى الكبرى، في التحليل الأمني. ففي الوقت الذي لا ينفي فيه بوزان وزميله دور القوى الخارجية في اختراق مركبات الأمن الإقليمية، يؤكدان على أن «إحدى الأغراض الأساسية لنظرية مركب الأمن الإقليمي هي مناهضة التوجه الذي يبالغ في التأكيد على دور تلك القوى من جهة، وضمان أن يكون للأطراف الإقليمية وزن في التحليل الأمني من جهة ثانية». أهمية القوى الإقليمية في التحليل الأمني تبرز من خلال أنماط التفاعل الأمني مثل المنافسة، وتوازن القوى، والتحالفات السائدة بينها، والتي تحدث على المستوى الإقليمي، لا على المستوى العالمي. كما أن عوامل وأسباب النزاعات عادة ما تكون إقليمية المنشأ، مثلما هو عليه الحالُ بالنسبة للبيئة الأمنية في الشرق الأوسط وجنوب آسيا.

يجادل بوزان و وايفر أن مركبات الأمن الإقليمي[14] ليست معرَّفة بشكل تعسُّفيٍ واعتباطيٍ، ولكنها معرفة ضمن شروط نظرية مركب الأمن الإقليمي، كتبا في ذلك «تُعرِّفُ مركبات الأمنِ الإقليميِّ ذواتها على أنها بُنًى فرعية للنظام الدولي بفضل الكثافة النسبية للاعتماد الأمني المتبادل بين مجموعة من الوحدات واللامبالاة الأمنية بينها وبين الوحدات المحيطة بها».[15] فالأقاليم في سياق نظرية مركّب الأمن الإقليمي ليست معطاة بالجغرافيا، أو الثقافة، أو أنماط الأحداث الحالية، أو نزوات وأهواء المحللين، أو النقاشات المحلية حول الإقليمية. مركبات الأمن الإقليمي، حسب بوزان و وايفر، تُبْنَى اجتماعيا من قبل أعضائها، سواء عن وعي وقصد (في الغالب الأعم) أو عن غير قصد ووعي، بالكيفيات التي تكون فيها عمليات الأمننة ونزع الأمننة التي تخصهم متشابكة مع بعضها البعض.[16]

من ناحية أخرى، ومن أجل فهم المكونات التحليلية لنظرية مركب الأمن الإقليمي، يطرح بوزان و وايفر فكرة «الصداقة Amity» و «العداوة Enmity»، التي تميز المركبات الأمنية عن غيرها من الأقاليم. فمركبات الأمن الإقليمي معرفةٌ، حسب بوزان و وايفر، عن طريقِ «أنماطٍ متينةٍ منَ الصداقةِ والعداوةٍ» التي تتخذ شكل «نمط اعتمادٍ أمنيٍّ متبادلٍ، فرع عالمي متماسك جغرافيا».[17] وجهة النظر هذه تعكس مقاربة "كانتوري" و "سبيغل" للأقاليم الدولية، حين وضّحا أن هيكل العلاقات مؤسس على ثلاث عناصر؛ التعاون أو النزاع، الصداقة أو الخصومة، إضافة إلى وسائل وآليات الحرب والصراع أو التعاون.[18]

وعلى خلاف أكثر المحاولات لتعريف الأنظمة الإقليمية الفرعية، تستند المركبات الأمنية على اعتماد التنافس بدلا من المصالح المشتركة. فالتنافس الهندي-الباكستاني يعرف حدود المركب الأمني الإقليمي لجنوب آسيا، التنافس الآسياني-الفيتنامي، خلال حقبة الحرب الباردة، يعرِّف المركب الأمني لجنوب شرق آسيا، الصراع العربي-الصهيوني يعرف مركب الشرق الأوسط، النزاع النيكاراغوي-السلفادوري يعرف المركب الأمني لأمريكا الوسطى، النزاع الأنغولي-الجنوب الأفريقي يعرف المركب الأمني لجنوب أفريقيا[19]، وهكذا.

ثانيا: التعريف التقليدي (الطبيعي-المناخي) للساحل الأفريقي

«الساحل Sahel»، هو ذلك الإقليم الأفريقي الأكثر اقترانا بمشاكل الجفاف، والتصحر. وقد اشتُقّ مصطلح الساحل من كلمة محلية عربية تعني «حافة الصحراء».[20] كما يقترن «الساحل» بإقليم المناخ البيئي، والجغرافيا الحيوية. تحده الصحراء الكبرى من جهة الشمال، والسافانا من جهة الجنوب. ويُعَدّ عالِم النبات والمستكشف الفرنسي "أوغست شوفالييه Auguste Chevalier"، أول من استخدم كلمة «الساحل»، عام 1900، مشيرا إلى المنطقة الساحلية الواقعة حول «تمبوكتو Timbucto»، بمالي. لاحقا، أصبحت الكلمة جزءا من المعاجم العلمية ذات الصلة بالجغرافيا النباتية.[21]

أغلب الكتابات المبكِّرة، التي اقترنت بالساحل الأفريقي، كانت في معظمها عبارة عن دراسات وأبحاث جغرافية، وبيئية، وأنثروبولوجية.[22]حددت أغلب تلك الأدبيات

إقليم الساحل بالدول المنضوية تحت تجمع «اللجنة الدائمة ما بين الدول لمكافحة الجفاف في الساحل Le Comité Permanent Inter-Etats de Lutte contre la Sécheresse dans le Sahel» ، التي تأسست عام 1973، بالعاصمة البوركينابية واغادوغو، في أعقاب اجتياح ظاهرة الجفاف للإقليم. أين ارتأت الدول الأعضاء حينها تنسيق الجهود من أجل مواجهة هذه الظاهرة من منطلق عجز كل دولة عن التصدي لها بوسائلها الخاصة، مما تطلب تضامنا إقليميا لمواجهتها. تضم هذه اللجنة اليوم 13 دولة عضوا: بنين، كوت ديفوار، غامبيا، غينيا، غينيا بيساو، موريتانيا، السنغال، طوغو، مالي، النيجر، بوركينافاسو، تشاد، وجزر الرأس الأخضر.[23]

إلى جانب ذلك، هيمن نموذج «المنطقة المناخية» على قضية تحديد إقليم الساحل الأفريقي. فهناك من الدارسين من جعل من خطوط التماطر، بما يتلاءم والنشاطات الزراعية والرعوية، أساسا لتحديد حدود هذا الإقليم؛ فهذا "نيكولسون Sharon E. Nicholson" اختصر الساحل في الإقليم الذي يتلقى مياه أمطار موسمية تتراوح بين 100-300 مم سنويا، أما "جيكل Jakel" فيعتقد أن هذا الإقليم يمتد ليشمل مناطق أخرى لتصل مياه الأمطار فيه من 350-500 مم سنويا.

(أنظر الجدول رقم 1).

(جدول رقم 1): حدود الساحل الأفريقي وفقا لخطوط التماطر	
نيكلسون Nicholson	100-300 مم سنويا
ميلي Maley	100-500 مم سنويا
دراسة حالة للأمم المتحدة	100-550 مم سنويا
غروف Grove	200-400 مم سنويا
راب Rapp	200-600 مم سنويا
سيركولن Sircoulon	300-750 مم سنويا
جيكل Jakel	350-500 مم سنويا

Source: A. T. Grove, "Geographical Introduction to the Sahel", The Geographical Journal, Vol. 144, No. 3 (Nov., 1978), p. 407.

أما القيمة المتبناة، في عدد من الأدبيات، لرسم حدود الساحل، هي ما يتلقاه هذا الإقليم من كميات الأمطار، والتي تتراوح بين 200 و 600 ملم سنويا. (أنظر الخريطة رقم1).

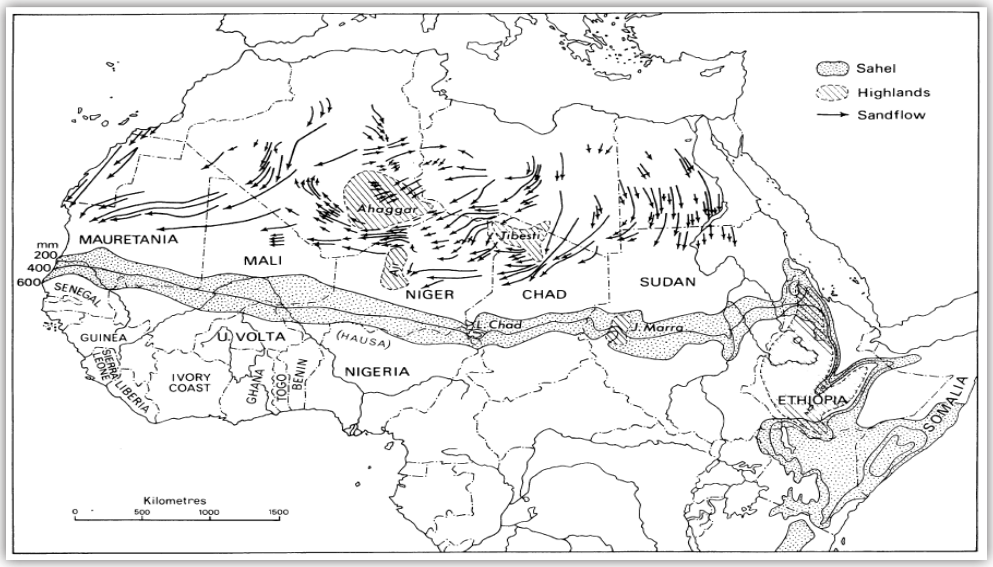

(الخريطة رقم 1): حدود إقليم الساحل الأفريقي وفقا لخطوط التماطر

.Source: A. T. Grove, Op., Cit., p. 407

ثالثا: ديناميات الأمننة وضرورة إعادة تعريف إقليم الساحل الأفريقي

ثمة معضلة تتصل بتحديد ما ينبسط عليه الساحل الأفريقي جغرافيا. إذ لربما اختص هذا الإقليم (إضافة إلى سمات أخرى)، عن غيره من أقاليم العالم، بمشكلة تحديد حدوده، وما يشتمل عليه من وحدات سياسية، أو أجزاء منها. لذلك، تتعدد المقاربات والمعايير التي يتم الاستناد إليها لتحديد المعالم الجغرافية والجيوسياسية لما يشكل الساحل الأفريقي، وهو ما يضفي نوعا من الارتباك والتشويش حيال قضية رسم الفواصل النهائية لذات الإقليم، الذي شكل حالة من اللايقين الجيوسياسي.

من خلال نظرة خاطفة لبعض المحاولات التي قام بها عدد من الأكاديميين الذين حاولوا تحديد ما يمتد إليه، وينبسط عليه، الساحل الأفريقي جغرافيا، يتبين لنا جليا

ذلك الارتباك والغموض الذي يكتنف عملية تحديد الحدود النهائية للإقليم الساحلي. ففي دراسته التي قدمها عام 1978، والتي حملت عنوان «مقدمة جغرافية للساحل»، أشار "غروف A. T. GROVE" إلى تلك المعضلة، مقرًّا بأن الحدود النهائية لإقليم الساحل «لا يمكن تحديدها بسهولة».[24] هذا الإقرار لم يمنعه من القيام بمحاولة لتحديد الدول التي يشملها الإقليم، والتي تتمثل، حسب رأيه، في موريتانيا، والسنغال، ومالي، وفولتا العليا (بوركينافاسو)، والنيجر، ونيجيريا، وتشاد، والسودان. كتب معرفا الساحل الأفريقي «يمتد الساحل اليوم على حوالي مليوني كيلو متر مربع [...]. وسكانه من أفقر الشعوب في العالم»، وهو «أحد أفقر الأقاليم في العالم». أما "دريتش J. Dresch" و "روبرتسون V. C. Robertson" و "دودو R. Dodoo. Jr" و "أورميرود W. E. Ormerod"، فيعرفون الإقليم الساحلي بأنه «إقليم عبر وطني، يقع بين الصحراء والسافانا»، يمتد من موريتانيا والسنغال غربا، إلى تشاد والسودان شرقا، عبر مالي، وفولتا العليا (بوركينافاسو)، والنيجر.[25]

أما "ستيفن هارمن Stephen A. Harmon" فيعتقد أن الساحل الأفريقي يضم إليه كلا من: الجزائر، ومالي، والنيجر، وموريتانيا، إضافة إلى الصحراء الغربية، وجنوب غرب ليبيا، وشمالي نيجيريا، وأجزاء من بوركينافاسو.[26] أما "نيكولسون" فقد حدّد في دراسته المعنونة بـ «ساحل غرب أفريقيا»، ثماني دول يشملها الإقليم، هي: موريتانيا، ومالي، والنيجر، وتشاد، وحافتي شمال نيجيريا، وبوركينافاسو. كما رأى ذات الباحث بأن هذا الإقليم يمتد على مسافة 5000 كلم من أقصى الساحل الغربي للقارة المطل على المحيط الأطلسي، إلى أقصى الساحل الشرقي للقارة المطل على البحر الأحمر. أما "سيمون باتربوري Simon Batterbury" فيصفه في دراسته لعام 1996، الموسومة بـ «ساحل غرب أفريقيا: محور اهتمام الجغرافيين»، يصفه بـ «المنطقة عبر الوطنية، التي تشكل الحدود الجنوبية للصحراء»، لذلك، يمتد الساحل على مسافة «أربعة آلاف وخمسمائة كيلو متر من السنغال عبر موريتانيا، ومالي، وبوركينافاسو، والنيجر، وتشاد، إلى السودان».[27]

أما أطلس الصحراء والساحل، فيحدد ويصنف دول الإقليم في مجموعتين؛ الأولى، تشمل دول شمال أفريقيا (الجزائر، والمغرب، وتونس، وليبيا)؛ أما المجموعة الثانية

فيدعوها بدول الساحل (مالي، وموريتانيا، والنيجر، وتشاد). بيد أن هذا التصنيف محل تشكيك من نواح عدة. فـ موريتانيا تعد دولة عضو في اتحاد المغرب العربي، جنبا إلى جنب مع الجزائر، والمغرب، وتونس، وليبيا. كما أنها عضو أيضا في اللجنة الدائمة بين الدول للحد من الجفاف (CILSS) التي تنتمي إليها مالي، والنيجر، وتشاد.[28]

تجاوزا لهذه المعضلة، وتماشيا مع الإطار النظري للدراسة، نجد أن الدينامية الأمنية الجارية في إقليم الساحل، تفرض علينا إعادة تعريف الإقليم وفق منظورات ورؤى تتجاوز المقاربة التقليدية، التي تقترب من الساحل وفق منظورات طبيعية-بيئية، تتعلق بحالات الجفاف وقضايا التصحر. كما تفرض علينا التحرك، أيضا، إلى ما وراء الحدود الوطنية، والقيام بمجازفة في التحليل الإقليمي، لأن وضع خريطة واضحة، ومحددة المعالم، لإقليم الساحل الأفريقي، تعد تحديا هاما يتطلب القدرة على إعادة مفهمة الفضاء بطريقة مغايرة. فمن الواضح أن ساحل اليوم يشير إلى ذلك الفضاء الجغرافي الذي يتعارض والوصف التقليدي الطبيعي-المناخي.

وفقا لـ بوزان وزميله وايفر، تعد الأقاليم والمركبات الأمنية الإقليمية، مبنية اجتماعيا؛ بمعنى أنها نتيجة للخطابات السياسية والممارسات الأمنية للفاعلين. لذلك، سنضطر إلى إعادة تعريف الساحل الإفريقي بما يتوافق والنُّهَجِ الجديدة لتعريف الأقاليم وتحديد مجالاتها الجغرافية وفق منظورات أمنية.

يبرز إقليم الساحل الأفريقي اليوم، من بين أكثر الأقاليم في العالم التي تشهد حالة غير مسبوقة من الخطاب الأمني نتيجة عاملين محوريين:

- التواجد الإرهابي في الإقليم، والذي جعل من منطقة الساحل ملاذا آمنا له وقاعدة خلفية لعملياته.
- انتشار ظاهرة الجريمة المنظمة، وما تشمله من تجارة البشر، المخدرات، التهريب وتجارة الأسلحة؛ الخفيفة منها والثقيلة.

هذه التهديدات التي تنعت بالجديدة، وأنها عابرة للحدود الوطنية، أعقبها طيف من المبادرات والمشاريع التي قدّمتها قوى وهيئات إقليمية وعالمية فاعلة ومهتمة

بما يجري في هذا الفضاء الجغرافي من العالم، حاولت كل منها تعريف الساحل وفق منظورها الخاص. ننطلق هنا من المبادرتين الإقليميتين اللتين قامت بهما الجزائر بغية تنسيق الجهود لمكافحة الإرهاب في الساحل والصحراء.

الأولى تتعلق بالآلية العسكرية التي أطلق عليها اسم «لجنة الأركان العملياتية المشتركة Comite d'Etat-Major Operationnel Conjoint CEMOC»؛

وهي آلية أنشئت عام 2010، ضمت إلى جانب الجزائر كلا من: مالي، وموريتانيا، والنيجر. ويقع مقرها بمدينة تمنراست، جنوب الجزائر. (أنظر الخريطة رقم 2).

(الخريطة رقم 2): الساحل وفقا للجنة الأركان العملياتية المشتركة

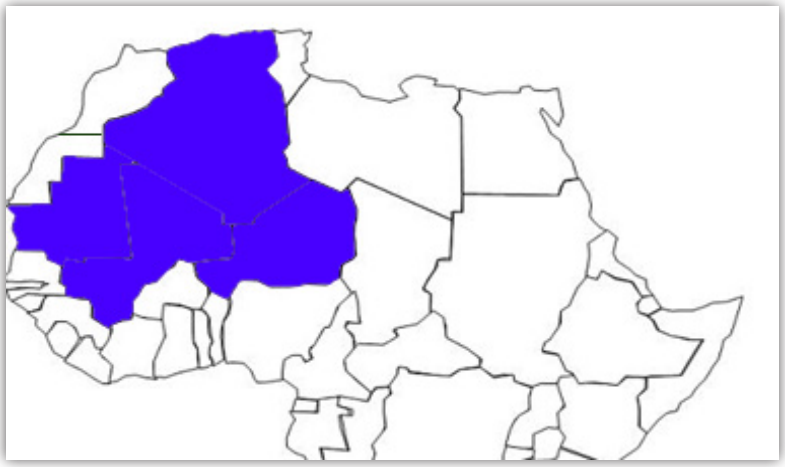

المصدر: إنجاز الباحث

الآلية الثانية، آلية أمنية، أطلق عليها «وحدة الدمج والربط L'Unité de fusion et de liaison U.F.L»

أنشئت سنة 2010. تعد هذه الآلية الذراع الأمنية للجنة الأركان العملياتية المشتركة، مهمتها تزويد الأخيرة بالمعلومات الأمنية، والتكتيكية، والعملياتية، الضرورية لقيادة العمليات المشتركة لمكافحة الإرهاب ومختلف عمليات التهريب. شملت هذه الآلية دول الميدان الأربع، إضافة إلى بوركينافاسو، وليبيا، وتشاد؛ فيما أصبحت نيجيريا

العضو الثامن، ضمن هذه الآلية، منذ العام 2011. (أنظر الخريطة رقم 3).

(الخريطة رقم 3): الساحل وفقا وحدة الدمج والربط الأمنية

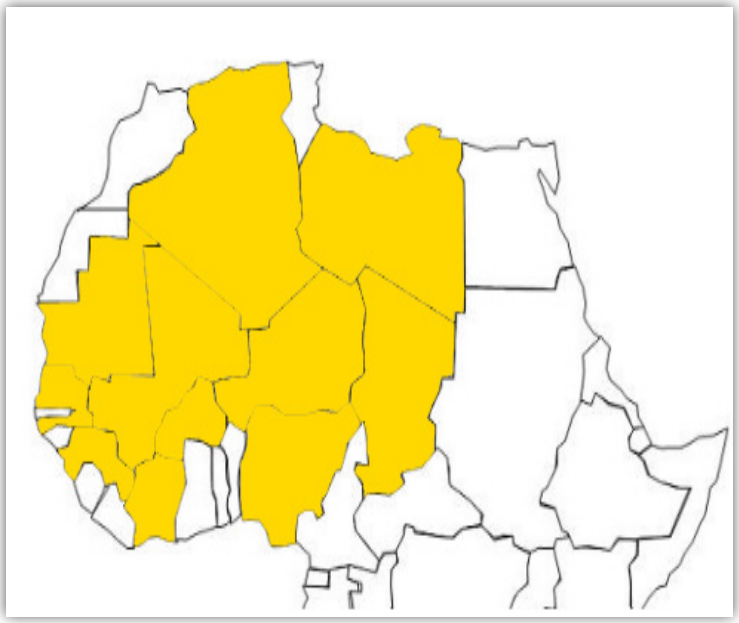

المصدر: إنجاز الباحث

إلى جانب هاتين المبادرتين، أطلق الاتحاد الأفريقي ما سمي بـ «مسار نواقشط Nouakchot Process» بغرض تعزيز التعاون الأمني، وتفعيل الهندسة الأفريقية للسلم والأمن في إقليم الساحل الإفريقي. ضمّ هذا التجمع، الذي تم إطلاقه عام 2013، كلا من الجزائر، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، وتشاد، وليبيا، وبوركينافاسو، ونيجيريا، وساحل العاج، وغينيا، والسنغال. (أنظر الخريطة رقم 4).

(الخريطة رقم 4): الساحل وفقا لمسار نواقشوط

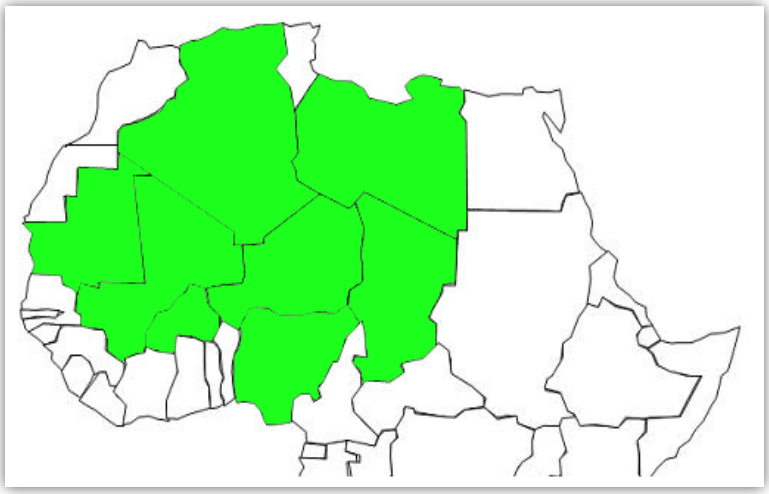

المصدر: إنجاز الباحث

وبعد يوم واحد من إطلاق مسار نواقشط، انعقدت مجموعة الخمس لدول الساحل؛ وهي إطار لتعزيز التنسيق الأمني بين موريتانيا، ومالي، والنيجر، وتشاد، وبوركينا فاسو، في قمة استثنائية في نواكشوط. وقد حضر رؤساء الدول من مالي، وموريتانيا، وبوركينافاسو، القمتينالمتقاربتين زمنياً. (أنظر الخريطة رقم 5).

(الخريطة رقم 5): الساحل وفقا لمجموعة الخمس لدول الساحل

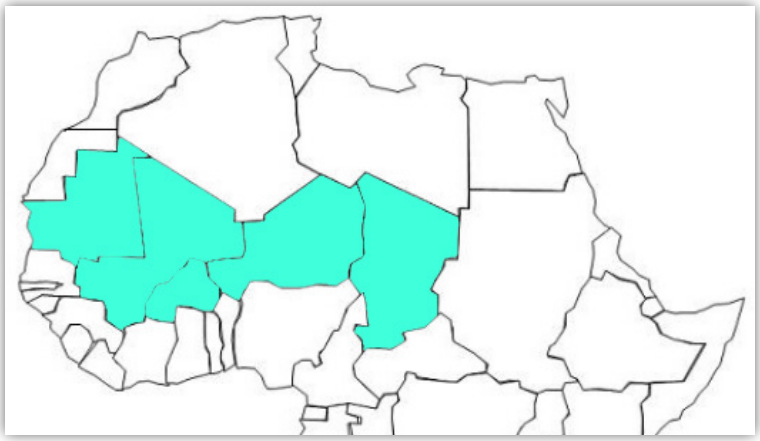

المصدر: إنجاز الباحث

وفي تطور لاحق، طور الاتحاد الأفريقي، صيف 2014، ما دعاه بـ «استراتيجية الاتحاد الأفريقي لإقليم الساحل Strategy of the African Union for the Sahel[29] Region»، التي تقوم على ثلاث ركائز أساسية، هي: الحوكمة، والأمن، والتنمية. حددت هذه المقاربة ما ينبسط عليه إقليم الساحل الأفريقي عبر نهجين اثنين؛ «فمن ناحية أولى، يشمل الفضاء الجغرافي لمنطقة «الساحل الصحراوي» كل البلدان الواقعة على الشريط الساحلي الفاصل بين شمال أفريقيا، وأفريقيا جنوب الصحراء. وهذا يشمل: الجزائر، وبوركينا فاسو، وتشاد، وليبيا، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، والسودان. من ناحية ثانية، هناك بعض البلدان التي تقع خارج نطاق هذا المجال بيد أنها تستحق، مع ذلك، اهتماما خاصا، وهنا نجد؛ كوت ديفوار، غينيا، غينيا بيساو، نيجيريا، والسنغال».[30]

المستوى الدولي، هو الآخر، ساهم في إضفاء الطابع الأمني على إقليم الساحل الأفريقي بحزمة من المبادرات والمشاريع الأمنية. وهنا نجد الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، والأمم المتحدة. أطلق الاتحاد الأوروبي مبادرته التي عنونها بـ «استراتيجية الأمن والتنمية في الساحل Strategy for Security and Development in the Sahel»، التي قام بمراجعتها عام 2014. حاول الاتحاد الأوروبي من خلال هذه المبادرة صنع سياسة خاصة بمكافحة الإرهاب في الساحل، عبر الربط بين الأمن والتنمية، والتأكيد على الحاجة الماسة لتطوير مؤسسات قوية وفاعلة في الإقليم. ضمّت هذه المبادرة كلا من مالي، وموريتانيا، والنيجر، وتشاد، وبوركينافاسو.[31]

تبنّت الأمم المتحدة، عام 2013، ما دعته بـ «استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة للساحل United Nations Integrated Strategy for the Sahel»، التي ركزت على خمسة بلدان، هي عينها البلدان التي تمحورت حولها استراتيجية الاتحاد الأوروبي. وقد شملت مبادرة الأمم المتحدة قضايا الأمن، والحوكمة، والتنمية، وحقوق الانسان، والقضايا الإنسانية.[32]

(الخريطة رقم 6): الساحل وفقا للاستراتيجية الأوروبية للأمن والتنمية في الساحل

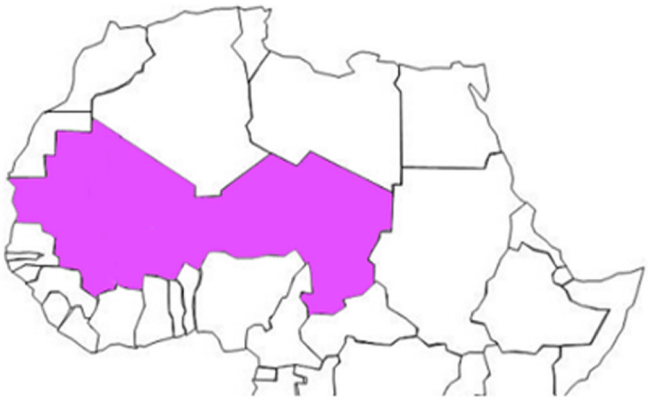

المصدر: إنجاز الباحث

إذاً، تلك التهديدات، والمبادرات التي أعقبتها، تفرض علينا التخلي عن المعيار التقليدي القائم على أسس طبيعية-مناخية، لتعريف الساحل، كونه يقدم تحليلات مضللة نوعا ما. وربما من الأجدى تقبل إمكانية وجود حدود متغيرة للإقليم بدلا من تقبل حصر ذلك الإقليم داخل خطوط وهمية.

ثانيا: حدود إقليم الساحل بوصفه مركبا أمنيا إقليميا

على الرغم من تعدد الكتابات التي تناولت قضايا الساحل الأفريقي عموما، والقضايا الأمنية منه بشكل خاص، إلا أن الافتقار الشديد لتحديد وترسيم حدود إقليم الساحل الأفريقي، وتمييزه عن جيرانه، يبقى أمرا قائما وثابتا. من السمات الأساسية لهذا الأخير الامتداد الجغرافي، والتباس حدودِه وتقلّبها. اختلفت حول تحديده الكتابات، ووسعته وحدات، وقلصت منه أخرى. ونحن هنا بتعييننا للمجال الجغرافي للإقليم الساحلي ورسم حدوده، وفرزه عن غيره من المركبات الأمنية المجاورة، سوف نعمل على تفعيل الإطار النظري للدراسة، لمعرفة ما تنبؤنا به نظرية مركب الأمن الإقليمي حول الحدود الخارجية لإقليم الساحل الأفريقي.

وفقا لنظرية مركب الأمن الإقليمي، لا تخضع عملية تحديد الأقاليم، ورسم حدودها، لأهواء الباحثين، ونزوات الدارسين، وإنما تخضع للديناميات الأمنية، والخطابات السياسية،[33] المحلية منها والعالمية. واعتمادا على المتغيرات الأساسية لنظرية مركب الأمن الإقليمي، المطوَّرة من قبل باري بوزان وأول وايفر عام 2003، المتمثلة في الترابطات والتفاعلات الأمنية، والاعتماد الأمني المتبادل، فإن إقليم الساحل الأفريقي، الممتد من أقصى الساحل الشرقي المطل على البحر الأحمر إلى أقصى الساحل الغربي المطل على المحيط الأطلسي، سوف ينشطر إلى قسمين اثنين، مشكِّلَين إقليمَين فرعيين تابعَين للإقليم الكلي للساحل الإفريقي؛ الأول، هو ما دعوناه بـ «الساحل الإفريقي الغربي» الذي يشمل دول الميدان الأربع «الجزائر، مالي، موريتانيا، والنيجر» مضافا إليها: ليبيا، وبوركينافاسو، والسنغال، ونيجيريا، وأخيرا تشاد كدولة عازلة بين الإقليمين الفرعيين للساحل الإفريقي، الشرقي والغربي. طبعا، تحديد حدود الإقليم الفرعي الغربي للساحل الأفريقي هو تحديد غير نهائي، فقد يمتد حينا ليشمل وحدات أخرى لم تكن تدخل ضمن نطاقه، وقد يتقلص أحيانا أخرى حسب حالة الاعتمادية الأمنية، والترابطات والتفاعلات الأمنية البينية داخل حدود الإقليم.

ثانيا، وهو ما أطلقنا عليه الإقليم الفرعي لـ «الساحل الإفريقي الشرقي» الذي يضم بقية الدول الأخرى المنتمية للشريط الساحلي التي تقع إلى جهة الشرق من دولة تشاد. هذه الدول هي: السودان، وجنوب السودان، وإثيوبيا، وإريتيريا، وحتى الصومال الذي لا يدخل جغرافيا ضمن حسابات الإقليم الفرعي الشرقي للساحل الإفريقي، ولكن نظرا لتأثيره على دول الجوار أمنيا، وتأثره هو الآخر بما يحدث في جواره الإقليمي فإنه يصبح عضوا ضمن ذات الإقليم. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الإقليم الفرعي الشرقي للساحل الإفريقي هو عينه ما دعاه بوزان ووايفر بالمركب الأولي أو البدائي للقرن الإفريقي.

عضوية الجزائر في المركب الأمني الساحلي

نأتي الآن إلى تطبيق متغير الحدود لنظرية مركب الأمن الإقليمي، لمعرفة ما إذا كان هذا الحد يشمل، أو يقصي، الجزائر من عضوية المركب الأمني للساحل الإفريقي.

وفقا لأطروحة بوزان ووايفر الصارمة فيما يتصل بحصرية العضوية في المركبات الأمنية، فإن الجزائر العضو في المركب الأمني للمغرب العربي، لا يمكن عدها عضوا في المركب الأمني للساحل الإفريقي. أقصى ما يمكن إثباته هنا هو أن الجزائر لا تعدو أن تكون قوةً مخترِقةً للمركب الأمني الساحلي. أما بالنسبة للأطروحة التي قدمها لاك ومورغان، ولاحقا إنغرصول وفريجر، فإنها تسمح بأن يكون للجزائر عضوية ثنائية[34] بانتمائها للمركب الأمني المغاربي، وفي الوقت عينه للمركب الأمني الساحلي.

تماشيا مع الأغراض التحليلية للدراسة، فإننا سنأخذ بأطروحة لاك، ومن سار في فلكه، القائلة بتعدد وتداخل العضوية في المركبات الأمنية.

من الواضح أن الخصائص التعريفية للساحل الإفريقي قد تحولت جذريا، وانتقلت من التعريفات الضيقة القائمة على أسس طبيعية-مناخية، إلى تعريف أوسع وأشمل يتلائم والمخطط التعريفي لنظرية مركب الأمن الإقليمي، اعتمادا على عمليات الأمننة الناتجة عن كثافة الخطابات السياسية والأمنية، والتي تمت ترجمتها إلى سياسات فعلية عبر حزمة من المبادرات والمشاريع الموجَّهة، بشكل خاص، لمواجهة الإرهاب، والتطرف، والجريمة المنظمة...

هذا التحول، في تعريف الساحل، سوف يعيد تحديد الدول التي تنتمي إلى هذا الإقليم، بإدراج بعض الوحدات التي لم تكن تصنف، جغرافيا، ضمن حدوده، مثل ليبيا، والجزائر، ونيجيريا. وبالمثل، سوف يقودنا هذا التعريف الموسَّع، إلى إقصاء بعض الدول التي كانت تؤلف هذا الإقليم سابقا، مثل؛ جزر الرأس الأخضر، وغامبيا، وغينيا بيساو. ضمن هذا السياق، وفيما يتصل بإثبات عضوية الجزائر في المركب الأمني الساحلي، سوف نعمل على طرح عدد من الحجج، التي نراها ضرورية وكافية، لإثبات انتساب الجزائر للمركب الأمني الساحلي. أول ما نتحجج به هو ما يمثله الساحل الإفريقي من أهمية استراتيجية للجزائر؛ إذ يمثل الإقليم العمق الاستراتيجي للبلاد، وهو أحد امتداداتها الجيوسياسية التي تقوم على:

التخوم الجغرافية، أين يبلغ مجموع طول الحدود التي تشترك فيها الجزائر مع دول الساحل الثلاث؛ مالي، وموريتانيا، والنيجر، 2795 كلم، وباحتساب الحدود

الجزائرية الليبية، فإن المجموع يقفز إلى 3787 كلم، ليشكل ما نسبته 59.60 بالمائة من مجموع الحدودالبرية للجزائر التي تبلغ 6354 كلم. (أنظر الخريطة رقم 7).

(الخريطة رقم 7): حدود الجزائر مع دول الساحل

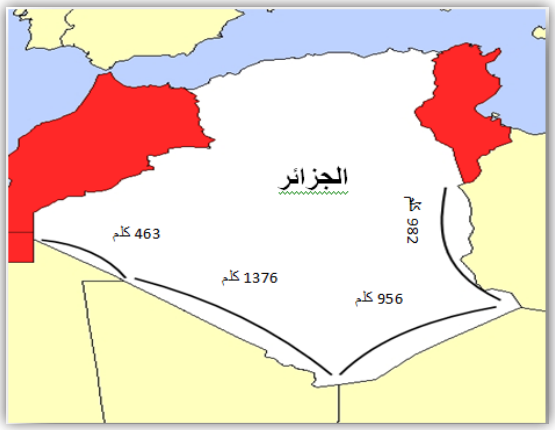

المصدر: إنجاز الباحث

الامتداد البشري، المتمثل في اشتراك الجزائر مع دول: ليبيا، ومالي، والنيجر، وبوركينافاسو، في تشكيل الفضاء الجغرافي عبر الوطني الذي تستوطنه قبائل الطوارق بالساحل الإفريقي[35]، إلى جانب عوامل أخرى، هو ما جعل الجزائر تقود عمليات السلام في مالي منذ تسعينيات القرن المنصرم.[36](أنظر الخريطة رقم 8).

(الخريطة رقم 8): انتشار قبائل الطوارق بين دول الساحل

Source: Google Image

ثانيا: الحضور التاريخي- الدبلوماسي للجزائر في إقليم الساحل بوصفها «وسيطا Mediator» تقليديا لحل الصراعات في ذات الإقليم، أين تقوم بدور محوري في تحقيق التسوية السلمية للنزاعات التي تقوم داخل حدود أعضاء المركب الأمني الساحلي. يبرز ذلك بإقدام الجزائر على قيادة عمليات السلام بين حكومة مالي والمتمردين في شمال البلاد سنوات 1991، 1995، 2006، وأخيرا منذ عام 2012. وبين الحكومة النيجرية ومتمردي الطوارق سنتي 1995 و 1997.

ثالثا: قاد تحول أنشطة الجماعة السلفية للدعوة والقتال صوب الجنوب الجزائري، ودول الساحل، وتحولها لاحقا إلى تنظيم إقليمي ذي ارتباط عالمي، في صيغة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، فضلا عن تنامي الجرائم المنظمة، التي زعزعت استقرار الإقليم، إلى إقحام الجزائر بنيويا في المركب الأمني للساحل الأفريقي أكثر من أي وقت مضى.

رابعا: كثافة الخطابات السياسية والأمنية، والأدبيات الأكاديمية، التي أكّدت وأقرت عضوية الجزائر في المركب الأمني الساحلي.

موقع ليبيا ونيجيريا من عضوية المركب الأمني الساحلي

تاريخيا، كان لليبيا تفاعلات صراعية أكثر منها تعاونية مع دول الساحل الإفريقي. نستشهد في هذا السياق بالصراع الثنائي الليبي-التشادي حول قطاع «أوزو» خلال ثمانينيات القرن الماضي. كما كان لليبيا تاريخ طويل من التعاون بين القذافي والطوارق في مالي والنيجر. ففي سبعينيات القرن الماضي هاجرت أعداد كبيرة من شبان الطوارق إلى ليبيا بسبب الجفاف الشديد الذي أصاب بلادهم، وتلقى كثير منهم تدريبا عسكريا عندما أدمج القذافي بعضهم في القوات العسكرية النظامية، والبعض الآخر في «الفيلق الإسلامي» الذي ترعاه ليبيا. وقد أُرسل هذا الفيلق للقتال في بلدان عديدة منها أفغانستان، تشاد، لبنان وفلسطين.[37] وهؤلاء كانوا قد استجابوا لنداء طرابلس بداية الثمانينيات لإنشاء دولة صحراوية كبرى بزعامتها.[38]

وللحد من العزلة التي عاشتها ليبيا منذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، نتيجة الحصار الذي فرض عليها، بسبب أزمة لوكربي، لجأ "معمر القذافي" إلى تنظيم «قمة طرابلس» شهر أوت عام 1997، التي جمعت إلى جانب الدولة المنظِّمة كلا من بوركينافاسو، والنيجر، ومالي، وتشاد. اتفق هؤلاء في الرابع من شهر فيفري من العام الموالي، إلى جانب السودان، على إنشاء «تجمع الساحل والصحراء»، المعروف اختصارا بتجمع «س ص». يضم هذا التجمع اليوم، الذي انضم إليه المغرب لاحقا، 28 دولة عضوا، ليشمل بذلك جميع دول الساحل والصحراء الأفريقية، باستثناء الجزائر. وقد كان الهدف الرئيسي لإنشاء هذا التجمع هو الاندماج الاقتصادي بين أعضائه، ومواجهة التحديات التي تواجهها المنطقة، والمتمثلة أساسا في عدم الاستقرار، والأزمة الغذائية، والتصحر.

إلى جانب ذلك، يعد الترابط الأمني بين ليبيا ودول الساحل قويا بما فيه الكفاية لإقحام ليبيا ضمن حدود المركب الأمني الساحلي. إذ توضح أزمة مالي، بجلاء، قوة هذا الترابط، وحِدّة الاعتماد الأمني المتبادل بين ليبيا ودول الساحل. كما بينت تلك الأزمة، بوضوح، كيف يمكن للصراع أن يندلع في وحدة ما، عن طريق انتشار المقاتلين والأسلحة، من صراع في وحدة أخرى، وتحديدا، الصراع داخل ليبيا، عام 2011. هذا الترابط يَبرز بشكل جلي أيضا في حالة التدخل العسكري الفرنسي المباشر في مالي، الذي كان نتيجة لتدخل آخر سبقه في ليبيا. فالتدخل العسكري الفرنسي في هذه الأخيرة بمعية الولايات المتحدة، وبريطانيا، وإيطاليا، تحت لواء الناتو في عام 2011، بغرض حماية المدنيين من النظام الليبي، عبر تفعيل مبدأ «مسؤولية الحماية»، كانت انعكاساته وخيمة على منطقة الساحل الأفريقي، بصفة عامة، ودولة مالي، بصفة خاصة، بفعل الانتشار الفوضوي للأسلحة الليبية، وانتقال كميات كبيرة منها إلى الجماعات الإرهابية، ومجمل الحركات المسلحة النشطة في شمال مالي. وبالتالي، عجّلت الحرب في ليبيا ببعض مسارات الأزمة في جارتها الجنوبية، وزادت من تعقيد الأوضاع المعقدة أصلا.

من هنا، فإن الحراك الليبي كان قد صدَّر عدم الاستقرار إلى مالي غير المستقر أصلا، عبر الحدود النيجرية والجزائرية. لاحقا، كثيرا ما عبَّرت ليبيا المنهارة، والمنكشفة أمام مليشياتها المنبثقة عن «الحراك»، وأمام الجماعات المسلحة العابرة للحدود الوطنية، عن

قلقها من أن يُصدِّر لها مالي أزمته في إطار عملية تفاعلية للتأثير والتأثر المتبادل، خوفا من أن تتحول الجماعات الإرهابية لتستقر في جنوب ليبيا. ذلك أن الضغط العسكري في مالي على فواعل احترابية، غير دولتية، ومفتقرة لقاعدة ترابية، كما هو شأن الجماعات الإرهابية، سيضطرها حتما للانتقال إلى مناطق أخرى أكثر اضطرابا، وأوسع انكشافا.

هذا التفاعل الأمني الليبي- المالي يؤكد الترابط العضوي بين ليبيا وإقليم الساحل الأفريقي، ويقحم ليبيا في عضوية المركب الأمني الساحلي بشكل واضح، نظرا للعامل التاريخي التعاوني-الصراعي، والتخوم الجغرافية، والاعتماد المتبادل الأمني الذي تأكد منذ عام 2011.

أما نيجيريا، فتعد هي الأخرى، قوة فاعلة في الدينامية الأمنية التي يشهدها الساحل الأفريقي، عن طريق مشاركتها في التدخل العسكري في شمال مالي منذ عام 2013، ولكن أيضا عن طريق الارتباطات عبر الوطنية لجماعة بوكو حرام النيجيرية مع جماعات إرهابية أخرى في بعض بلدان الساحل.

تمثل نيجيريا، كما يصفها انغرصول وفريجر، قطب المركب الأمني لغرب أفريقيا.[39] وعملاق ذات الإقليم،[40] وقائده.[41] يعود ذلك، طبعا، لما يتمتع به هذا البلد من قدرات اقتصادية (أكبر قوة اقتصادية قاريا، بناتج محلي إجمالي بلغ 481.1 مليار دولار عام 2015، متجاوزة جنوب أفريقيا، التي بلغ ناتجها المحلي الإجمالي في نفس الفترة، 312.8 مليار دولار)، وعسكرية، وديموغرافية (183.1 مليون نسمة)[42]، على الرغم من المتاعب الأمنية المحلية، الناتجة عن التمزقات الاثنية، والصراعات الطائفية (بين المسيحيين والمسلمين). قيادتها للمركب الأمني لغرب أفريقيا، تعود، أيضا، للدور الفاعل الذي تلعبه في ذات الإقليم، تحت خيمة منظومة الإيكواس.

حاليا، يعد التحدي الأمني الأكثر إلحاحا، وفقا لمسؤولين نيجيريين، وكما جاء في عدد من الوثائق الرسمية، هو الإرهاب.[43] في هذا السياق، غالبا ما تتم الإشارة إلى نشاطات طائفة «بوكو حرام» الإرهابية في شمال شرق البلاد. هذه الطائفة، كانت حتى نهاية عام 2014 سببا في نزوح 1.5 مليون لاجئ، وقتل أكثر من عشرة آلاف ضحية طيلة عام 2014.[44]

في الوقت الذي تأخذ فيه أعمال الجماعة أبعادا محلية-وطنية، كما تكون مفهومة أفضل في سياقها المحلي-التاريخي، إلا أن هناك دلائل، وقرائن، عدّة تؤكد ارتباط الطائفة الوثيق بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي؛ إذ غالبا ما نزع مسؤولون نيجيريون إلى تأكيد الأبعاد عبر الوطنية للجماعة،[45] بغية تعزيز التعاون الإقليمي في غرب أفريقيا، وهو ما يبرز من خلال سعيها الدائم صوب تعزيز التعاون الحدودي مع دول الجوار (الكاميرون، والنيجر، وبنين، وتشاد)، وانخراطها المتواصل في العمليات المسلحة ذات الطابع الإقليمي، عبر منظومة إيكواس، مثلما حصل مع تدخل الأخيرة، بقيادة نيجيرية، في مالي عام 2013،[46] بعد تغيير اسم المهمة السابقة، من بعثة الدعم الدولي لمالي (ميسما)، إلى بعثة الدعم الدولي لمالي بقيادة أفريقية (أفيسما)، أين زاد عدد القوات المتدخلة من 5500 جندي إلى ثمانية آلاف جندي[47]، من أجل التصدي للجماعات الإرهابية، والحفاظ على وحدة مالي الترابية، ووقف إمكانية انتشار الأسلحة من الأخيرة إلى بلدان أخرى مجاورة. هذا، وتعد نيجيريا المكون الرئيسي لقوة «أفيسما»، جنبا إلى جنب، مع القوات التشادية،[48] التي انظمّت لاحقا إلى المهمة في مالي، بتعداد 2250 جندي.[49]

دافع الرئيس النيجيري، "غودلاك جوناثان"، عن تدخله في مالي مبرزا أن لنيجيريا مصلحة مباشرة في التدخل في مالي، تتمثل في تقليص الروابط بين بوكو حرام وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، إلى جانب العمل على منع تمدد الصراع إلى ما وراء الحدود المالية. صرح بشأن ذلك قائلا «إننا نعتقد أنه إذا عملنا على استقرار مالي، فإن ذلك لن ينعكس على نيجيريا فحسب، بل أيضا على البلدان الأخرى التي تواجه نفس المخاطر. إذ ليس للإرهابيين حدود، كما أنهم لا يحترمون الحدود الدولية».[50]

ومع استمرار تمرد جماعة بوكو حرام، وتوسيع مجال نشاطها إلى دول النيجر، وتشاد، والكاميرون، فضلا عن تعهدها بالولاء لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)،[51] كشفت عمليات قوات الأمن، في مواقع مختلفة في شمال شرق نيجيريا، عن مئات الأسلحة، منها أسلحة آر بي جي، وقاذفات صواريخ، وصواريخ مضادة للطائرات، وبنادق آلية. وهناك اعتقاد، على نطاق واسع، بأن هذه الأسلحة شقّت طريقها إلى نيجيريا من ليبيا ومالي. علاوة على ذلك، تعد حدود نيجيريا، ذات طبيعة مسامية

ونفيذة، عاملا هامًّا في استمرار أنشطة الجماعة، أينما توفّر لها سبيل البقاء، عبر الوصول إلى الدعم الخارجي، من جماعات الجوار الإقليمي، في شكل أسلحة، وتدريب، ودعم نوعي، فضلا عن التمويل.

هذه الارتباطات القوية، والاعتمادية الجلية، ودورها في رسم الديناميات الأمنية، الجارية في المنطقة الساحلية، تدمج دولتي ليبيا، ونيجيريا، وبقوة، ضمن حدود المركب الأمني للساحل الأفريقي، سواء عن طريق تأثيرهما، أو تأثرهما، بما يحدث في ذات المركب الأمني.

عضوية الوحدات الأخرى في المركب الأمني الساحلي

بالنسبة للوحدات الأخرى الأعضاء في المركب الأمني الساحلي؛ فهي الدول أعضاء الإقليم بتعريفه التقليدي، مالي، وموريتانيا، والنيجر، وبوركينافاسو، والسنغال. نتج عن انعدام الأمن في مالي آثارا أمنية، واقتصادية، وبشرية، مباشرة. فالنيجر، التي لا تشترك فقط في الحدود والتاريخ والتجارة، بل حتى في الامتداد البشري لجماعة الطوارق، تتأثر بشكل مباشر وفوري بالديناميات الأمنية الجارية في مالي، حتى أضحت أزمة مالي مسألة أمن وطني بالنسبة للنيجر. أما موريتانيا، فإن مُرَبُّوا الماشية عبر الحدود المنتفعون من أراضي شمال مالي شعروا بقوة تأثير الصراع الدائر هناك، وأعربوا عن بعض مخاوفهم بشأن الأضرار الاقتصادية التي قد تلحق بنشاطهم. كما أثيرت نقاشات هامة حول العنف ضد العرب، ومسألة مشاركة جيش البلاد في التدخل الأفريقي في مالي، كما أضحى، من ناحية أخرى، ميناء نواقشط، في السنوات القليلة الماضية، محورا هامًّا لتجارة مالي. في السنغال، مَثَّلَ تأثير تهريب المخدرات والجريمة المنظمة لبّ الاهتمام، بسبب الخطر الذي يواجه هذا البلد من أن يكون محاطا بدول تهيمن عليها الجريمة (غينيا بيساو ومالي). الاعتماد الاقتصادي المتبادل مع مالي، ولاسيما في مجال إدارة المياه، يعد أيضا مصدر قلق في داكار، والنقاشات التي جرت في هذا البلد حول هذه القضية كانت محورية وحيوية.

بناء عليه، قمنا بتحديد الوحدات المشكِّلة للمركب الأمني الساحلي، الذي يمتد من الجزائر وليبيا شمالا، إلى نيجيريا وبوركينافاسو جنوبا، ومن تشاد شرقا، مرورا بالنيجر

ومالي، وصولا إلى موريتانيا والسنغال غربا. تنبسط هذه الوحدات التسع على مساحة جغرافية شاسعة تفوق العشرة ملايين كم2 (10.358.324 كم^2)، أي ما نسبته 34.5 بالمئة من المساحة الكلية للقارة الأفريقية. (أنظر الخريطة رقم 9). بناء عليه، سوف تمتد الحدود الخارجية للمركب الأمني للساحل الأفريقي لتشمل بعض الوحدات الأعضاء في المركب الأمني المغاربي (الجزائر، وليبيا)، والمركب الأمني لغرب أفريقيا (النيجر، ومالي، وموريتانيا، والسنغال، وبوركينافاسو، ونيجيريا). أو من منظور آخر، يشمل المركب الساحلي دولا تنتمي إلى ثلاثة أقاليم فرعية؛ أفريقيا الشمالية، وغرب أفريقيا، ووسط أفريقيا (تشاد).

(الخريطة رقم 9): حدود المركب الأمني للساحل الأفريقي

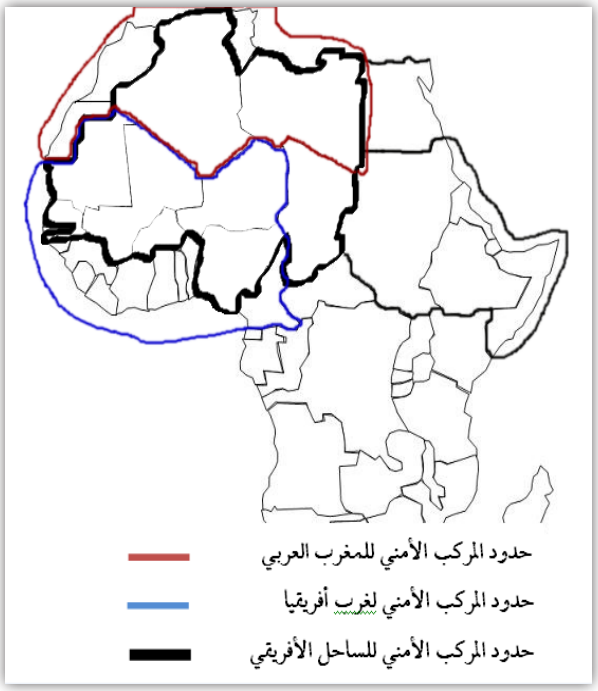

الخاتـــــمة

بناءا على ما سبق، يظهر، بما لا يدع مجالا للشك، أن إقليم الساحل لم يعد مقترنا بالوحدات التي تعاني من حالات الجفاف والمجاعة التي مسّت الإقليم بين سبعينيات

وثمانينيات القرن العشرين. بل أمسى اسم الساحل، وفقا للخطابات السياسية، ومختلف المبادرات والمشاريع الأمنية؛ الإقليمية والعالمية، وتقارير وسائل الإعلام، يحيل إلى ذلك الكيان الذي يشمل أجزاء من شمال أفريقيا وغربها ووسطها، متحديا، بذلك، النماذج التقليدية للنزعة الإقليمية، جاسرا بين إقليمين رئيسيين، هما: إقليم البحر المتوسط، وإقليم أفريقيا جنوب الصحراء، وهو ما يفسر الإهمال الكبير الذي مسّ الإقليم، ووقوعه خارج نطاق الاهتمامات والمشاريع البحثية؛ إذ يقع الساحل في خواء بين حقول دراسات معروفة، مثل: الدراسات الأفريقية، والدراسات الشرق الأوسطية، وغالبا ما تم تجاهله من طرف الباحثين في مختلف الحقول المعرفية، وبالأخص منها حقل الدراسات الأمنية.

هذا التعريف المتجدد للساحل، الذي يشمل الصحراء، لا يتوافق والتعريف الضيق المألوف، الذي كان يفصل، على الأقل من منظور جيوسياسي، بين إقليمي المغرب العربي، والساحل الإفريقي، بعلاقات ثنائية (جزائرية-مالية أو ليبية-تشادية) في أحسن الأحوال. هذا التعريف الجديد يتضمن إعادة صياغة ما يختص به الإقليم من سمات تتعلق بالعجز الفردي أو الجماعي للبلدان التي تؤلِّفه، فيما يتصل بمسائل الأمن، والحكم، والمراقبة الفعالة للأقاليم والحدود.

الهوامش

1. Andrew Hurrell, «"The Regional Dimension in International Relations Theory", In: Mary Farrell, Björn Hettne, et al., Global Politics of Regionalism: Theory and Practice, (London: Pluto Press, 2005). p. 45.
2. Barry Buzan, People, States and Fear: The National Security Problem in International Relations, (Brighton: Wheatsheaf Books LTD, 1983), p. 105.
3. Barry Buzan, Ole Wæver, Regions and Powers: The Structure of International Security (Cambridge: Cambridge University Press, 2003), p. 46.
4. Ibid., p. 4.
5. Ibid., p. 46.
6. Barry Buzan, People, States and Fear: The National Security Problem in International Relations, Op. Cit., p. 106.
7. Barry Buzan, People, States, and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era, (London: Harvester Wheat sheaf, 1991), p. 190.

8. Ibid. pp. 193194-.

9. Barry Buzan, Ole Wæver, Op., Cit., p. 44.

10. Ibid., p. 44.

11. Matt McDonald, "Constructivism", In: Paul D. Williams (ed.), Security Studies: An Introduction (London and New York: Routledge, 2008), p. 68.

12. Barry Buzan, Ole Wæver, Op. cit., p. 46.

13. Ibid., p. 46.

14. نشير هنا إلى أنه يجب التمييز بين «نظرية مركب الأمن الإقليمي Regional Security Complex Theory»، والتي يُرمز إليها اختصارا في اللغة الانجليزية بـ «RSCT»، وبين «مركبات الأمن الإقليمي Regional Security Complexes» بصيغة الجمع، والتي يُرمز إليها اختصارا في اللغة الانجليزية أيضا بـ «RSCs»، أو بصيغة المفرد «RSC». كما نودّ أن نُذكّر بأن مركبات الأمن الإقليمي هي وليدة شروط نظرية مركب الأمن الإقليمي.

15. Ibid., p. 48.

16. Ibid., p. 480.

17. Ibid., p. 45.

18. Louis J. Cantori, Steven L. Spiegel, "The International Relations of Regions", Polity, Vol. 2, No. 4 (Summer, 1970), pp. 362- 363.

19. Amitav Acharya, "Regional Security Complexes in the Third World: Stability and Collaboration", in: (http://www.amitavacharya.com/sites/default/files Regional%20Security%20Complexes%20in%20the%20Third%20World.pdf), p.5.

20. الموسوعة الجغرافية، «التصحر.. جفاف الأرض أم غياب العدل؟»، أنظر على الرابط التالي:

(http://www.4geography.com/vb/t194.html)

21. Henry Noel Le Houerou, The Grazing Land Ecosystems of the African Sahel (New York: Springer-Verlag Berlin Heidelberg, 1989), p. 01.

22. أنظر:

Boudet G., "Recherche d'un equilibre entre production animale et ressources fourrageres au Sahel", Bull Soc Languedoc Geogr, No. 18 (Juillet – Décembre , 1984), pp. 167- 177.

Davy EG, Mattei F, Solomon SI, "An evaluation of climate and water resources for

development of agriculture in the Sudano-Sahelian zone of West Africa", WMO, No. 459 (1976), pp. 289- 344.

Keay RWJ, Vegetation map of Africa, south of the Tropic of Cancer (Oxford University Press: London, 1959).

23. CILSS: Présentation, (http://www.cilss.bf/spip.php?rubrique1) (172015/12/).

24. A. T. Grove, "Geographical Introduction to the Sahel", The Geographical Journal, Vol. 144, No. 3 (Nov., 1978).

25. J. Dresch, V. C. Robertson, R. Dodoo Jr and W. E. Ormerod, "The Evaluation and Exploitation of the West African Sahel [and Discussion]", Biological Sciences, Vol. 278, No. 962 (May 1977), p. 537.

26. Stephen A. Harmon, Terror and Insurgency in the Sahara-Sahel Region (New York, routledge: 2013), p. 01.

27. Simon Batterbury, "The Sahel of West Africa: A Place for Geographers?", Geography, Vol. 81, No. 4 (October 1996), p. 391.

28. OECD/SWAC, An Atlas of the Sahara-Sahel : Geography, Economics and Security (West African Studies: OECD Publishing, 2014) p. 19.

29. African Union, Strategy of the African Union for the Sahel Region, Peace and Security Council, 449th Meeting PSC/PR/3(CDXLIX), 112014/08/.

30. Ibid.

31. European Union External Action Service, "Strategy for Security and Development in the Sahel", 2011.

(http://eeas.europa.eu/africa/docs/sahel_strategy_en.pdf) (03 / 03 / 2013)

32. مجلس الأمن، التقدم المحر نحو تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنكقة الساحل، تقرير الأمين العام، 397/S/2014، 2014/06/06.

33. Barry Buzan, Ole Wæver, Op. Cit., p. 48.

34. في حقيقة الأمر، تمتلك الجزائر، وفقا لأطروحة لاك وآخرون، تعددية عضوية، وليست ثنائية فحسب، بانتمائها للمركب الأمني المغاربي، والمركب الأمني الساحلي، وأخيرا المركب الأمني المتوسطي.

35. منصور لخضاري، استراتيجية بناء الأمن الوطني في الجزائر (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، 2013).

36. Laurence Aïda Ammour, “Algeria’s Role in the Sahelian Security Crisis”, Stability: International Journal of Security & Development, 2(2): 28, p. 02. pp. 111-

37. غارث إيفانز، "التصدي للفضائع-الجغرافيا السياسية الجديدة للتدخل"، في: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي، تر. مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص 62.

38. عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا، والحلف الأطلسي (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص 58.

39. Robert Stewart-Ingersoll, Derrick Frazier, Regional Powers and Security Orders: A Theoretical Framework (Routledge, 2012), p. 56.

40. Isioma Madike, “Mali crisis: What implications for Nigeria?”, National Mirror, 27/ 01/ 2013.

(http://nationalmirroronline.net/new/mali-crisis-what-implications-for-nigeria/) (22/ 12/ 2015).

41. Barry Buzan, Ole Wæver, Op. Cit., p. 239.

42. Jakkie Cilliers, et al., “Power and influence in Africa: Algeria, Egypt, Ethiopia, Nigeria and South Africa”, African Futures paper, No. 14 (March, 2015), pp. 128-.

43. Toni Haastrup, Elisa Lopez Lucia, “Nigeria and Regional Security”, EUI Working Paper RSCAS 201449/, p. 3.

44. Jakkie Cilliers, et al., Op. Cit., p. 18.

45. Isioma Madike, Op. Cit..

46. بعد أن بدأ متمردو مالي بتهديد العاصمة باماكو، شنت فرنسا تدخلها في جانفي 2013، لمساندة الحكومة المالية. فيما بعد باشرت إيكواس عملياتها في مالي بقيادة أفريقية "أفيسما AFISMA"، تحت قيادة نيجيرية، ثم عوضت لاحقا ببعثة الأمم المتحدة "مينوسما MINUSMA".

47. مهاري تادلي مارو، "بعثة الدعم الدولي لمالي..التدخل العسكري أولا والعمل السياسي ثانيا"، مركز الجزيرة للدراسات، 2013/03/04، ص 03.

48. Toni Haastrup, Elisa Lopez Lucia, “Nigeria and Regional Security”, EUI Working Paper RSCAS, No. 46 (2014), p. 03.

49. مهاري تادلي مارو، مرجع سابق، ص. 03.

50. Isioma Madike, Op. Cit..

51. Jakkie Cilliers, et al., Op. Cit., p. 18.

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

1. إيفانز غارث ، "التصدي للفضائع-الجغرافيا السياسية الجديدة للتدخل"، في: معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي، تر. مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص 62.

2. بن عنتر عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا، والحلف الأطلسي (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص 58.

3. منصور لخضاري، استراتيجية بناء الأمن الوطني في الجزائر (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، 2013).

4. مجلس الأمن، التقدم المحرز نحو تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، تقرير الأمين العام، 397/S/2014، 2014/06/06.

5. مارو مهاري تادلي، "بعثة الدعم الدولي لمالي..التدخل العسكري أولا والعمل السياسي ثانيا"، مركز الجزيرة للدراسات، 2013/03/04.

(html.20133410503616483/03/http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013)

6. الموسوعة الجغرافية، 'التصحر.. جفاف الأرض أم غياب العدل؟'، أنظر على الرابط التالي:

(http://www.4geography.com/vb/t194.html)

ثانيا: باللغة الأجنبية

7. Buzan, Barry, People, States and Fear: The National Security Problem in International Relations, (Brighton: Wheatsheaf Books LTD, 1983).

8. Buzan, Barry, People, States, and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era, (London: Harvester Wheatsheaf, 1991).

9. Buzan Barry, Waever Ole, Regions and Powers: The Structure of International Security (Cambridge: Cambridge University Press, 2003).

10. Hurrell Andrew, "The Regional Dimension in International Relations Theory", In: Mary Farrell, Björn Hettne, et al., Global Politics of Regionalism: Theory and Practice, (London: Pluto Press, 2005).

11. João Telmo, Vieira Gabriel, Euro-Mediterranean Securitization and EU Foreign and Defence Policy: Challenges for Mediterranean Regional Security (PhD in Arab and Islamic Studies: University of Exeter, March 2009).

12. Keay RWJ, Vegetation map of Africa, south of the Tropic of Cancer (Oxford University Press: London, 1959).

13. Le Houerou, Henry Noel, The Grazing Land Ecosystems of the African Sahel (New York: Springer-Verlag Berlin Heidelberg, 1989).

14. Le Houerou, Henry Noel, The Grazing Land Ecosystems of the African Sahel (New York: Springer-Verlag Berlin Heidelberg, 1989).

15. Matt McDonald, "Constructivism", In: Paul D. Williams (ed.), Security Studies: an Introduction (london and New York: Routledge, 2008).

16. OECD/SWAC, An Atlas of the Sahara-Sahel: Geography, Economics and Security (West African Studies: OECD Publishing, 2014).

17. Stephen A. Harmon, Terror and Insurgency in the Sahara-Sahel Region (New York, routledge: 2013).

18. Stewart-Ingersoll Robert, Derrick Frazier, Regional Powers and Security Orders: A Theoretical Framework (Routledge, 2012).

19. Ammour Laurence Aïda, "Algeria's Role in the Sahelian Security Crisis", Stability: International Journal of Security & Development, 2(2): 28, pp. 1- 11

20. Batterbury Simon, "The Sahel of West Africa: A Place for Geographers?", Geography, Vol. 81, No. 4 (October 1996), pp. 391- 395.

21. Boudet G., "Recherche d'un equilibre entre production animale et ressources fourragères au Sahel", Bull Soc Languedoc Géogr. No. 18 (Juillet – Décembre, 1984), pp. 167- 177.

22. Cantori Louis J., Spiegel Steven L., "The International Relations of Regions", Polity, Vol. 2, No. 4 (Summer, 1970), pp. 397- 425.

23. Cilliers Jakkie, Schünemann Julia, Moyer Jonathan D, "Power and influence in Africa: Algeria, Egypt, Ethiopia, Nigeria and South Africa", African Futures paper, No. 14 (March 2015), pp. 1- 28.

24. Cilliers Jakkie, Schünemann Julia, Moyer Jonathan D, "Power and influence in Africa: Algeria, Egypt, Ethiopia, Nigeria and South Africa", African Futures paper, No. 14 (March 2015), pp. 1- 28.

25. Dresch J. Robertson, V. C. Dodoo Jr, R. W. Ormerod E., "The Evaluation and Exploitation of the West African Sahel [and Discussion]", Biological Sciences, Vol. 278, No. 962 (May 1977), pp. 537- 542.

26. EG Davy Mattei F, Solomon SI, "An evaluation of climate and water resources for development of agriculture in the Sudano-Sahelian zone of West Africa", WMO, No. 459 (1976), pp. 289344-.

27. Grove A. T. “Geographical Introduction to the Sahel”, The Geographical Journal, Vol. 144, No. 3 (Nov., 1978).

28. Haastrup Toni, Elisa Lopez Lucia, “Nigeria and Regional Security”, EUI Working Paper RSCAS, No. 46 (2014).

29. African Union, Strategy of the African Union for the Sahel Region, Peace and Security Council, 449th Meeting PSC/PR/3(CDXLIX), 11/ 08/ 2014.

30. Acharya Amitav, “Regional Security Complexes in the Third World: Stability and Collaboration”, in: (http://www.amitavacharya.com/sites/default/files/Regional%20Security%20Complexes%20in%20the%20Third%20World.pdf).

31. CILSS: Présentation, (http://www.cilss.bf/spip.php?rubrique1) 17/ 12/ 2015.

32. European Union External Action Service, "Strategy for Security and Development in the Sahel", 2011. (http://eeas.europa.eu/africa/docs/sahel_strategy_en.pdf) (03/ 03/ 2012).

33. Isioma Madike, “Mali crisis: What implications for Nigeria?”, nationalmirror, 27/ 01 / 2013. (http://nationalmirroronline.net/new/mali-crisis-what-implications-for-nigeria/) (accessed 22/ 12/ 2015).

34. Madike, Isioma, “Mali crisis: What implications for Nigeria?”, National Mirror, 27/ 01 / 2013. (http://nationalmirroronline.net/new/mali-crisis-what-implications-for-nigeria/) (22/ 12/ 2015).

35. Toni Haastrup, Elisa Lopez Lucia, “Nigeria and Regional Security”, EUI Working Paper RSCAS 2014/ 49.